



اتجاهات
Ettijahat

ثقافة مستقلة
Independent Culture

15

In the **في**
Midst **صميم**
of Change **التغيير**

أبحاث: لتعميق ثقافة المعرفة

الدورة العاشرة

2027 - 2026

السياسات الثقافية في سوريا: من تشريح الموروث إلى بناء الممكن

الإطار البحثي

تشهد سوريا، منذ التحوّلات التي بدأت في كانون الأول/ ديسمبر 2024، لحظةً تأسيسية تعيد طرح أسئلة جوهرية حول دور الثقافة والفنون، ووظائفها العامة، وعلاقتها بالمجتمع والدولة وأشكال إنتاجها. وذلك بعد عقود من هيمنة نموذجٍ مركزيٍّ على إنتاج الثقافة وتنظيمها وتوزيعها، لعبت المؤسسة الرسمية فيه الدور الرئيس وحاولت توظيفه ضمن أشكالٍ محددة من فهم ومقاربة الثقافة والفنون. وما تلاها - لأربعة عشر عاماً - من توسع حدود إنتاج المشهد الثقافي والفني منذ العام 2011 داخل وخارج الحدود الوطنية؛ حيث رافق ذلك توسع أدوار وفرص العمل الثقافي والفني وتغيير أشكال إنتاج الممارسات الثقافية، وتبدّل قنوات توزيعها، إضافة إلى تفتت مراكز الإنتاج وصعود انقسامات واستقطابات عدّة؛

وتغير أسئلة المركز والهامش بما يسائل الجغرافيا السورية، وبروز الإنتاج الثقافي السوري في المهجر كصوت رئيس في صياغة العمل الثقافي.

منذ 8 كانون الأول/ ديسمبر 2024 دخل المشهد الثقافي السوري مرحلة سيولة عميقة، تتراجع فيها أدوار تقليدية للمؤسسة الرسمية، وتبرز في مقابلها مساحات غير مكتملة التشكل؛ تطرح سؤال مستقبل الثقافة والفنون كما مستقبل سوريا، وتطرح هواجس رئيسة عن مسار الانتقال نحو شكل جديد لإعادة إنتاج العمل الثقافي، يسوده دور تلعبه المؤسسات والكيانات والتجمعات الثقافية داخل سوريا وخارجها، وآخر ترغب المؤسسة الرسمية في اقتراحه وربما قيادته. وبين هذين الدورين نشاط كبير للعاملين المستقلين، واحتياج للتفكير في إطار مقترح يرسم علاقة المحلي بالسياق الإقليمي في ظروف معقدة يغيب عنها اليقين، وتلخ فيها أسئلة المواطنة والعدالة الانتقالية، وحماية السلم الأهلي والتنوع الثقافي، وتتساءل عن الثقافة بوصفها حق مصان لكل السوريين والسوريات وخاصة عقب عام تعرضت فيه مكونات ثقافية لانتهاك وبرزت فيه مؤشرات مقلقة تجاه حماية التنوع والحريات الفردية.

في هذا السياق، لا يمكن التفكير في السياسات الثقافية بوصفها إطار تنظيمي فقط، أو مهمة مؤجلة إلى حين "استقرار" الأوضاع. على العكس، تبرز اليوم حاجة ملحة إلى السعي للتفكير ضمن مساقات جامعة تتيح إنتاج معرفة نقدية تساعد على فهم ما جرى خلال أكثر من سبعة عقود وتقاوم الوصول إلى خلاصات سريعة. من خلال مقاربات تحترم تعقيد ما أنجز وتراكم في سياق إنتاج الثقافة والفنون السورية خارج أطر الأحكام السهلة، والتفكير فيما هو ممكن ومطلوب في المرحلة الانتقالية. ذلك أن غياب الرؤية والسياسات لا يعني غياب السلطة، بل يفتح المجال أمام أشكال غير منظورة من الإقصاء، وإعادة إنتاج اللامساواة، واحتكار الموارد.

سؤالنا الرئيس في هذه الدورة من برنامج أبحاث: كيف تنتج سوريا سياسات ثقافية "انتقالية" - قاعدية وتشاركية- تنطلق من تشريح إرث العقود الماضية، وتفكيك بناه المؤسساتية، وتستفيد من تجارب الثقافة المتراكمة داخل سوريا وخارجها، دون أن تنزلق إلى إعادة إنتاج أشكال الإقصاء ذاتها؟ وما هي الشروط والآليات لإنتاج سياسات تنطلق من داخل القطاع الثقافي ذاته، وتوازن بين الاعتراف بين أهم الثنائيات التي تشكلت خلال العقود الماضية (الداخل والمهجر، المركز والهوامش، الرسمي والمستقل) وتصمد أمام هشاشة السياق الراهن، وفي ظل غياب إطار مؤسسي مستقر وحضور أشكال متعددة من الفاعلين الثقافيين المستقلين والرسميين؟

يرتكز هذا الإطار البحثي على مقارنة سردية - تحليلية ترى في السياسات الثقافية نتاجًا لتاريخ طويل من تحليل علاقات القوة، وأنماط الحكم، وأشكال التنظيم المهني، وليس مجرد استجابات تقنية لاحتياجات قطاعية. ومن هذا المنطلق، يُقارب هذا المسار السياسات الثقافية بوصفها مجالًا عامًا للصراع والتفاوض، تتقاطع فيه المصالح، والرؤى، والتصورات حول معنى الثقافة والفنون، ومن يملك حق إنتاجها وتنظيمها والوصول إليها.

يدعو هذا الإطار إلى تشريح النموذج المركزي الذي حكم السياسات الثقافية في سوريا لعقود خلت، سعت المؤسسة الرسمية خلالها -في أغلب الأحيان وضمن أشكال متفاوتة- إلى إقران إنتاج الثقافة بخطاب رسمي، وربطها بشكل وثيق بأجهزة الدولة الإيديولوجية، وبما أدى إلى تهميش المبادرات المستقلة، وتقييد حرية التعبير، وتعميق الفجوة بين الإنتاج

الثقافي والمجتمعات المحلية. لا يهدف هذا التشريح إلى استعادة الماضي بوصفه حالة مغلقة، بل إلى تفكيك آلياته، وفهم أثره المستمر في البنى المؤسسية والعلاقات المهنية والخيال الثقافي السائد حتى اليوم. كما أن هذا التشريح لا يفترض أن المؤسسة الرسمية كانت هي المنتج الوحيد للعمل الثقافي، ذلك أن مئات العاملين والعاملات في مجالات الثقافة والفنون وضمناً من عملوا في وزارات الثقافة وهيئاتها، وخلال سنين طوال سعوا إلى إنتاج مساحاتٍ متنوعة و"مستقلة" ضمنت إنضاج بيئات ثقافية رائدة على مستوى المنطقة العربية، وكانوا جزءاً من أطر وطنية تدرك قيمة الثقافة والفنون والحق فيها.

كما يدعو الإطار البحثي إلى التفكير في سمات وخصائص العمل الثقافي خلال السنوات الأربعة عشر الماضية والتي تمثل حالة فريدة للعمل ضمن سياسات ثقافية تتعدى الحدود الوطنية، وضمن أطر وتقاليد مختلفة عما كان سائداً في سوريا من ناحية الرقابة، والإنتاج، والتلقي وصولاً إلى مفهوم الدولة ودورها في إنتاج وتوزيع الثقافة.

إضافة إلى ذلك، يتعامل الإطار مع المرحلة الراهنة بوصفها مرحلة انتقالية غير مكتملة، تتسم بالهشاشة المؤسسية، وتداخل الأدوار بين الفاعلين، وغياب الأطر الناظمة الواضحة. وفي مثل هذه السياقات، تكتسب السياسات الثقافية طابعاً تجريبياً وتدرجياً، حيث لا يكون الهدف إنتاج نموذج مثالي، بل تطوير مبادئ توجيهية مرنة، قادرة على التكيف مع التغيرات السياسية والاجتماعية، والاستجابة إلى الاحتياجات الفعلية للقطاع الثقافي في مختلف المجالات، ومع الأخذ بعين الاعتبار مسار الانتقال في سوريا وما يحكمه من أسئلة ملحة حول حماية التنوع الثقافي، والحاجة إلى مساحات المواطنة العادلة، والحق الآمن للتعبير عن كافة المكونات الثقافية، والحق في فضاءات عامة تحضر فيها الممارسات الفنية والإبداعية.

نعي في تصميم هذا الإطار تحديات رئيسة ترافق أسس التفكير في السياسات الثقافية وأهمها:

- غياب البنية التحتية بوصفه تحدياً رئيساً: متجسداً في نقص الفضاءات والمرافق المخصصة للإنتاج والعروض الفنية في كافة المدن السورية على حدٍ سواء، وضرورة التفكير به كجزء من إعادة الإعمار بمعنى ضمان وجود مساحات إشراكية لمختلف فئات المجتمعات السورية.
- الأثر المباشر للأزمات الاقتصادية التي تراكبت لأعوام: وانعكاس ذلك على تدهور القدرة الشرائية، وصعوبة تغطية تكاليف الإنتاج، ومحدودية وصول الجمهور. ذلك أن هذا البُعد المعيشي اليومي والذي يتقاطع مع حقيقة أن أغلب العاملين في القطاع الثقافي والفني ينتظمون تحت القطاع "غير الرسمي" يشكل شرطاً موضوعياً لأي سياسة ثقافية قابلة للتطبيق في السياق الراهن، ولا سيما في ظل استمرار الهشاشة الاقتصادية.
- التباين الجغرافي الذي حكم واقع السياسات الثقافية: ذلك أن سوريا عانت لعقود طويلة من فجاجة المركزية والتي أنتجت سطوة "دمشق المركز" أمام هوامش تضم أغلب المحافظات، وما أعقب ذلك منذ 2011 من تفتت للحقل الثقافي بين داخل ذو إطباقات سلطوية، ومهاجر متباعدة أو مشرذمة.
- تسييس الخطاب الثقافي: في السنوات الماضية انزلت العديد من نقاشات السياسات الثقافية نحو مواجهات إيديولوجية أعاقت بناء توافقات عامة، واليوم يلوح أكثر هذا الخطر ضمن واقع سوريا شديد الحساسية.

يستند هذا الإطار النظري إلى فهم للسياسات الثقافية بوصفها ممارسة تشاركية، لا تُصاغ من أعلى إلى أسفل، بل تتشكل عبر تفاعل مستمر بين المجتمع المدني، والفاعلين الثقافيين، والجمهور، والمؤسسات الرسمية. ويؤكد هذا المنظور على أهمية اللامركزية، ليس فقط كخيار إداري، بل كمبدأ يعترف بتعدد السياقات الثقافية في سوريا، وبحق المجتمعات المحلية في تعريف أولوياتها الثقافية وأشكال تعبيرها. إضافة إلى ذلك، هناك الكثير للتعلم منه في ظل "الاستراتيجيات المبتكرة" التي طورها العاملون في الشأن الثقافي والفني من أفراد ومؤسسات خلال السنوات الأربعة عشر الماضية للاستمرار رغم القيود، من ذلك على سبيل المثال: الإنتاج المشترك، العمل التطوعي، تعظيم استثمار الموارد المحدودة بطرقٍ خلاقية. وإن هذا الأثر الحي ذو الطبيعة التكيفية داخل وخارج سوريا، يمثل رصيماً بحثياً وسياساتياً يعزز التفكير بأطر سياساتٍ في سياقاتٍ انتقالية وهشة.

ينظر هذا الإطار البحثي إلى الثقافة كفاعل أساسي في معالجة آثار العنف والانقسام، لا من خلال خطاب تصالحي مباشر بالضرورة، بل عبر خلق مساحات للتعبير، والسرد، والاختلاف، وإعادة بناء الثقة. وعليه، فإن السياسات الثقافية المنشودة هي تلك القادرة على دعم أدوار الثقافة في السلم الأهلي، دون تحميلها أعباء رمزية أو أخلاقية تفوق قدرتها.

أخيراً، يعتمد الإطار مقارنة تقاطعية ترى أن السياسات الثقافية لا يمكن فصلها عن السياسات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والبيئية، ولا عن قضايا العدالة الاجتماعية والانتقالية والمكانية والنوع الاجتماعي. فالثقافة، ضمن هذا الفهم، ليست قطاعاً معزولاً، بل مجالاً متشابكاً مع بنية المجتمع ككل، ما يستدعي تفكيراً سياساتياً يتجاوز الحدود التقليدية للقطاع الثقافي.

في هذا السياق يبدو لنا أن المواضيع التي يتوجب على الأورق البحثية أن تتعامل معها تندرج في المحاور النظرية المركزية التالية والتي يمكن للباحثين/ات العمل ضمنها أو مع تقاطعها، مع تشجيع المقاربات المرنة والمتداخلة:

1. السياسات الثقافية المعاصرة في سوريا- التحولات والتحديات: تشريح النموذج المركزي الحالي وتفكيك آلياته، مع تحليل التحولات الجارية في المشهد الثقافي السوري منذ كانون الأول/ ديسمبر 2024. وهذا يتضمن تقييم أدوار المؤسسة الرسمية في المرحلة الانتقالية الحالية، واستشراف مستقبل إنتاج وتنظيم العمل الثقافي في ظل السيوالة الراهنة.
2. السياسات الثقافية في السياقات الانتقالية والهشة: دراسة دور السياسات الثقافية في فترات الانتقال السياسي، بالاستفادة من تجارب مقارنة، واستكشاف ما يمكن تكييفه مع الحالة السورية.
3. الحوكمة الثقافية واللامركزية: البحث في نماذج التنظيم الذاتي التي طورها القطاع الثقافي خلال السنوات الماضية، والنماذج البديلة لإدارة الشأن الثقافي، وبما يشمل أدوار المؤسسة الرسمية، والسلطات المحلية، والقطاع المستقل، وآليات الشراكة، إضافة إلى مقترحات مملوسة لتطبيق اللا مركزية الفعلية.
4. الثقافة، والعدالة، والسلم الأهلي: علاقة السياسات الثقافية بقضايا العيش المجتمعي، والذاكرة، والعدالة الانتقالية، ودور الثقافة في بناء مساحات مشتركة، والبعد الحقوقي والمهني لحماية العاملين/ات الثقافيين.
5. الاقتصاد والتمويل والاستدامة الثقافية: التحديات اليومية للمادية للعاملين في الثقافة، ومقاربات تمويلها، والاقتصاد الإبداعي، وشروط الاستدامة في بيئات تعاني من أزمات اقتصادية بنيوية.

للمزيد من المعلومات حول الدورة العاشرة من برنامج أبحاث يرجى زيارة صفحة البرنامج
على موقع [اتجاهات عبر الضغط هنا](#).

للاطلاع على الأسئلة الشائعة وملء استمارة التقدّم يرجى زيارة موقع اتجاهات للاستثمارات
الرقمية [عبر الضغط هنا](#).
